ائمة الحنفية وتحققوا علماء العربية وقال بعض المحققين يمكن ان يجعل تكلما بالباقي ونفيا لا لمطلق الالوهية بل لها عن غير الله ويكون الاستثناء منقطعا بمنزلة قوله فانهم عدو لي الا رب العالمين فيكون كل من النفي والاثبات مقصودا وذكر بعض المحققين ان ههنا مغالطة صعبة وهي انه لو قدر الخبر في كلمة التوحيد موجود يلزم نفي الوجود عما سوى الله من الآلهة واثباته له تعالى لا نفي الامكان عن الالهة واثبات الوجود له تعالى فيجوز ان يكون في الامكان آلهة متعددة ولو قدر ممكن يلزم منه نفي امكان الوجود عن آلهة واثبات امكانه له تعالى لا نفي الوجود عن الهة واثباته له تعالى وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لان التوحيد انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله واثبات الوجود لله وقد كثرت الاقوال في دفع هذه المغلطة قال القاضي عضد في شرح مختصر ابن الحاجب كلمة الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين فلا يتم بدونهما نعد تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه في الشرع فان كلمة التوحيد الاثبات بالعرف الشرعي لا اللغوي وقال بعض المحققين وانما قدر الخبر في الوجود او موجود ولم يقدر في الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس لان هذا رد لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده تعالى ونفي اله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره وانت خبير بان معنى لا اله الا هو معنى انما لا اله هو فكما لا يحتاج هذا الى تقدير الخبر كذلك لا يحتاج ذاك اليه والقول الجامع المندفع عنه الموانع في معناها ما ذكره بعض الفضلاء من انه لا معبود مستحق للعبادة والالوهية الا الواجب لذاته في الواقع حيث ينفي استحقاق العبادة والالوهية عن جميع ما سوى الواجب لذاته في الواقع نفيا عاما للوجود والامكان مفهوما من الاطلاق ويثبت الوجود له بطريق البرهان لاستلزام الوجوب وكذا استحقاق العبادة والالوهية للوجود وذلك ان نقول ان كلمة لا دخلت على الماهية فانتفت الماهية واذا انتفت الماهية انتفت كل افراد الماهية ونفي الماهية اقوى بالتوحيد الصرف من نفي الوجود ثم ان دلالة هذه الكلمة على التوحيد يتوقف على كون لفظة الجلالة علما الاعلى الذات المعينة والحقيقة المقدسة اذ لو لم تكن علما لكان مفهوما كليا محتملا للكثرة

فلاتكون

فلا تكون تلك الكلمة توحيدا لا عقلا ولا شرعا لكنها توحيد نصا واجماعا والحق ان هذا الاسم الجليل صفة في الاصل لقيام دليل الاشتقاق وهو المشاركة في اللفظ والتركيب بينه وبين بعض الالفاظ الدالة على المعاني الوصفية لكنه اختص بطريق الغلبة بالذات البحت الفرد القديم المستجمع لجميع الكمالات النافي للنقايص من الصفات المبدا لجميع الموجودات المنتهي اليه سلسلة الكائنات فصار من الاعلام الغالبة كالثريا ولذا يوصف ولا يوصف به فصح حصر الالوهية على مدلوله توحيدا بالنص والاجماع وكل حقيقة تتوجه الاذهان الى فهمها وتفهيمها قد وضع لها علم فخالق الاشياء اولى بذلك فان تميز ذاته ثابت معلوم بالبراهين القطعية بل في سلك البديهيات وذلك القدر من العلم بالامتياز كاف في الاستعمال ولا حاجة في وضع العلم الى معرفة الموضوع وملاحظته بتشخصه بل يكفي معرفته وملاحظته على وجه ينحصر ذلك الوجه في الخارج ويجوز ان يسمي الله نفسه باسم يدل على ذاته بالمطابقة ثم يعرفنا بذلك ثم الاسم الجليل بعد الا لو وقف عليه تعين السكون وان وصل بشيء آخر مثل وحده لا شريك له ففيه وجهان الرفع وهو الارجح لان السماع والاكثر هو والنصب مرجوح ولم تأت في القرآن غير الرفع ففي صورة الرفع اما بدل او خبر والاول هو المشهور الجاري على السنة المعربين وصلاحية الحلول محل الاول ليس بشرط عند المحققين ثم الاولى ان يكون البدل من الضمير المستتر في الخبر المقدر الراجع الى اسم لا لانه اقرب ولانه داع الى الاتباع باعتبار المحل لا احد فيها الا زيد مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ نحو ما قام احد الا زيد والثاني قد قال به جماعة قال ناظر الجيش ويظهر لي انه راجح من القول بالبدلية ولا خلاف يعلم في نحو ما زيد الا قائم ان قائم خبر عن زيد ولا شك ان زيدا فاعل في قوله ما قام الا زيد مع انه مستثنى من مقدر في المعنى اي ما قام احد الا زيد فلا منافاة بين كون الاسم فيما بعد الا خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر اذ جعله خبرا منظور فيه الى جانب المعنى ثم هذه الكلمة المشرفة تسمى كلمة الشهادة وذلك باعتبار ان المجموع هو الترجمة واما كلمتي الشهادة فبالنظر الى انفراد كل من الجملتين عن الاخر في الدلالة على العقايد وقد يقدم النفي تارة تنبيها الى تفريغ القلب اولا عما سواه ثم الى تفريده بذكر الله حتى لا يكون معه ما عداه وردا على مدعي الشريك على ما هو شان مدعي الاثبات

Copyright © King Saud University